لانهم يدفعون بها ضرر المزاحمة **تتمة** لاتقبل شهادة مغفل لايضبط اصلا وغالبا لعدم الوثوق بقوله اما من لايضبط نادرا فالاغلب فيه الحفظ والضبط فتقبل قطعا لان كل احد لايسلم من ذلك ومن يتعادل غلطه وضبطه فالظاهر انه كمن غلب غلطه ولاشهادة مبادر بشهادته قبل ان يستشهد للتهمة ولخبر الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء قوم يشهد احدهم ولايستشهد ويخون ولايؤتمن فان ذلك في مقام الذم لهم واما خبر مسلم الا اخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل ان يسألها فمحمول على شهادة الحسبة وهي ماخوذة من الاحتساب وهو طلب الاجر فتقبل سواء سبقها دعوى ام لا سواء كانت في غيبة المشهود عليه ام لا وهي كغيرها من الشهادات في شروطها السابقة في حقوق الله تعالى المحضة كصلاة وزكاة وصوم وان يشهد بتركها وفيما لله تعالى فيه حق مولد كطلاق وعتق وعفو عن قصاص وبقاء عدة وانقضائها وحد لله تعالى بان يشهد عوجب ذلك وللستحب ستره اذا رأى المصلحة فيه كالحصان وتعديل وكفاءة وبلوغ وكفر واسلام وتحريم مصاهرة وثبوت نسب ووصية ووقف اذا عمت جهتهما او لاخرة الجهة العامة فيدخل نحو ما افتى به البغوي من انه لو وقف دارا على اولاده ثم الفقراء فاستولى عليها ورثته وتملكوها شاهدا حسبة قبل انقراض اولاده بوقفيتها قبلت شهادتهما لان اخره وقف على الفقراء الان خصت جهتهما فلا تقبل فيها التعلقها بحظوظ خاصة وخرج بحقوق الله تعالى حقوق الادميين كالقصاص وحد القذف والبيوع والاقارير لكن اذا لم يعلم صاحب الحق به احلمه الشاهد به ليستشهده بعد الدعوي وانما تسمع شهادة

الحسبة

الحسبة عند الحاجة اليها فلو شهد اثنان ان فلانا اعتق عبده او انه اخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقولا انه يسترقه او انه يريد نكاحها وكيفية شهادة الحسبة ان الشهود يجيئون الى القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره نشهد عليه فان ابتدأوا وقالوا فلان زنا فهم قذفة وما تقبل فيه شهادة الحسبة هل تسمع فيه دعواها وجهان اوجههما كما جرى عليه ابن المقري تبعا للاسنوي ونسبه الامام للعراقيين لاتسمع لانه لاحق للمدعي في المشهود به ومن له الحق لم يبادر في الطلب والاثبات بل امر فيه بالاعراض والدفع ما امكن والوجه الثاني ورجحه البلقيني انها تسمع ويجب حمله على غير حدود الله تعالى ولذلك فصل بعض المتاخرين فقال انها تسمع الا في محض حدود الله سبحانه وتعالى عز وجل

كتاب العتق

هي الاعتاق وهو لغة ماخوذ من قولهم عتق الفرس اذا سبق غيره وعتق الفرخ اذا طار واستقل فكان العبد اذا فك من الرق تخلص واستقل وشرعا ازالة ملك عن ادمي لا الى مالك تقربا الى الله تعالى وخرج بالادمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما كما في زوائد الخبايا عن الرافعي لو ملك طيرا او اراد ارساله وجهان اصحهما صحة المنع لانه في معنى السوائب والذي يتجه وعليه شرح قبل الاجماع قوله تعالى فك رقبة وقوله تعالى وادى معمول للذي انعم الله عليه اي بالاسلام وانفت عليه اي بالعتق كما قاله المفسرون وفي غير موضع فتحرير رقبة وفي الصحيحين من اعتق رقبة مومنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا من اعضائه من النار حتى الفرج بالفرج وفي سنن ابي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق رقبة مومنة كانت فداءه من النار وخصت الرقبة بالذكر في هذين الخبرين لان ملك السيد الرقيق كالغل في رقبته

وهو طرف حد ملك يرفع فيه الرقبة

قوله اعتاق قاصر على العتق بالمغول واما العتق فيشمل العتق بالفعل وبالقول فيقال في الاول للشارح بقية الياءات على عمومه

حديث الشهود الذي يشهد قبل ان يسئل الخ

Copyright King Saud University